

ولو على حجارة. وأنا لا أتمنى لكم هذا ، بل أتمنى لكم إمارة حقيقية ضمن إمارة الوطن.
يطالب الناس بالمواطنة وفي الوقت نفسه يجزئون أنفسهم في مسار النطاق السياسي إلى قوميات وأديان عديدة، باعتبارك متخصصاً في الفكر الدستوري، هل ترى إمكانية استيقاظ الوعي الوطني؟ وما هي حقوق المسيحيين في الدستور الحالي، وهل هو قائم على مبدأ المواطنة؟

مشروع الدستور الحالي لا يقوم على مبدأ المواطنة، بل يكرس الفكر الفئوي، واعتمد نظرية الأثرية والأقلية القومية والدينية ، وهي نظرية خطيرة لأنها تعتمد أغلبية وأقلية ثابتة، بينما الأغلبية والأقلية السياسية (وهي الصحيحة في الفكر الديمقراطي) تكون متحركة وتحتوي دائماً كل القوميات والأديان والمذاهب، باعتبار أن الأحزاب الوطنية تحتوي هذه العناصر. والأغلبية المتحركة هي الأغلبية السياسية التي تتحول إلى أقلية سياسية بحسب إرادة الناخبين في المجتمعات الديمقراطية. ومن هنا تكون السلطة السياسية يوماً لك ويوماً لغيرك، وهذا هو الصحيح. إن تنظيم السلطة السياسية بالطريقة التي جاءت في مشروع الدستور يفصح من غير قول صريح عن هذا التوجه الفئوي، وهذا قد يصعب إدراكه لغير المتخصص، ولكنه لا يخفى على الاختصاصي. وأنا أعدّ دراسة نقدية عن هذا المشروع وستظهر فيها هذه الأمور.

إذا أردت أن
تُخرب دولة
فسلمها إلى
رجال الدين
وإذا أردت أن
تُخرب ديناً
فسلط عليه
رجال الدولة

أما بالنسبة إلى حقوق المسيحيين، بل وحقوق كل الفئات، فإن النص السليم لضمانها هو النص العام والمطلق. كما في ذكر القوميات والأديان خطر التمييز، ولهذا حتى لو دُكرت ينبغي أن يكون ذكرها على نمط متساو، وهذا صعب باستثناء ذكر اللغات وحقوقها، لأنها مسألة حيوية وخاصة، لذلك أفضل النص العام، ويمكن مثلاً أن نقول في باب الحقوق: العراقيون، ذكوراً وإناثاً وقوميات وأديان لا يجوز تقييدها إلا بالحدود التي تحمي حرية الآخرين وفقاً لقانون وقرار قضائي. سأقول لك شيئاً إن أكثر الدساتير التي تطلب في تعديد الحقوق والحريات وتبالغ في ذكر مكونات الشعوب هي دساتير الدول ذات النظم الشمولية التسلطية. وفي كل الأحوال العبرة في التطبيق وما في النفوس، ألم أكتب عندكم يوماً: دستور القلوب قبل الدستور المكتوب.